

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٣٨

الجمعة، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيبو	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيد ميلوس
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	الكويت	السيد البناي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

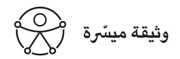
الحالة في غينيا – بيساو

التقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/1086)

1845698 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

التقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/1086)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة.

السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وسعادة السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم البرازيل لدى الأمم المتحدة بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1086، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وأعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لعرض التقرير الخاص للأمين العام عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقدّم تحديثاً موجزاً للمعلومات عن حالة التحضير في البلد للانتخابات التشريعية.

بعد مرور أكثر من ستة أشهر على تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء وتشكيل حكومة شاملة للجميع، وكلاهما من العناصر الرئيسية في اتفاق كوناكري، لا تزال الريبة تكتنف الحالة السياسية في غينيا – بيساو.

وبسبب التحديات التقنية، لم تجر الانتخابات التشريعية كما كان مقرر لها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بما يتعارض مع الأطر الزمنية القانونية والدستورية. وفي الواقع أعلنت الحكومة قبل يومين فقط، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، الانتهاء من تسجيل الناخبين. وقبل ذلك، في ٥ كانون الأول/ديسمبر، قام مكتب المدعي العام بتعليق عملية تسجيل الناخبين، ريثما يتم التحقيق في المخالفات المزعومة. وأصدر المدعي العام تعليماته إلى قوات الأمن بمنع الوصول إلى مبنى الهيئة الانتخابية المسؤولة عن تسجيل الناخبين. وبفضل التدخل في الوقت المناسب من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي قامت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بإيفاد بعثة إلى بيساو برئاسة وزير الشؤون الخارجية النيجيري، تراجع مكتب المدعي العامعن قراره وسمح باستئناف عملية تسجيل الناخبين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر.

كما دعت بعثة الجماعة في بيان لها إلى إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. بيد أن رئيس الوزراء اقترح إجراء الانتخابات في ١٧ شباط/فبراير، مُقترحا يومي ٢٤ شباط/فبراير و ١٠ آذار/مارس كموعدين محتملين لإجراء الانتخابات. وأصدر الرئيس فاز بالأمس مرسوما يحدد يوم ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ موعدا لإجراء الانتخابات. وقد أتت هذه التطورات في أعقاب الخلاف فيما بين الأحزاب السياسية بشأن الجوانب التقنية لتسجيل الناخبين، حيث تم خلالها تبادل الاتهامات بشأن محاولات التلاعب بالعملية وتعمد تأخيرها. وقد ساهمت هذه التوترات في إيجاد بيئة غير سليمة قبل الانتخابات في البلد.

وقد طالب حزب التجديد الاجتماعي، وتجمع الشعب الغيني/الحزب الديمقراطي في غينيا، وحركة التحول الديمقراطي –

مجموعة الـ ١٥ – وجميعها جزء من مجموعة مكونة من ١٨ حزبا سياسيا – باستقالة وزير الإدارة الإقليمية بدعوى سوء إدارة عملية تسجيل الناخبين، وانتهاك القوانين القائمة. وردا على ذلك، اتهم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي حزب التجديد الاجتماعي بانتهاك اتفاق كوناكري، وأشار إلى استمرار استراتيجية حزب التجديد الاجتماعي في التشكيك في عملية تسجيل الناخبين على الرغم من عدم كفاية الأدلة. كما اتهم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي الرئيس فاز، وحزب التجديد الاجتماعي، وحلفائهما بالتسبب عمدا في تأخير العملية الانتخابية في محاولة لإسقاط الحكومة وتأجيل الانتخابات البرلمانية.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، استجاب رئيس الوزراء أريستيديس غوميز لدعوة من الجمعية الوطنية لتقديم إيضاحات بشأن تسجيل الناخبين. وفي رده، قال رئيس الوزراء إن عملية تسجيل الناخبين اتسمت بالشفافية، وأن الانتخابات التشريعية ستجرى بطريقة حرة ونزيهة. وفي الوقت نفسه، يوجد حاليا في بيساو فريق تقني تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يتألف من خبراء في مجال الانتخابات لمراجعة عملية تسجيل الناخبين. ومن المتوقع أن يقدم الفريق تقريره إلى الحكومة وإلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن النتائج التي توصل إليها.

وقد أفادت التقارير بأن حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ مواطن – حوالي ٩٥ في المائة من المجموع المقدر للسكان المؤهلين – تم تسجيلهم في قوائم التصويت اعتبارا من يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وهو يوم وصول البعثة الوزارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى غينيا – بيساو. وقد واصل الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني والمالي إلى اللجنة الانتخابية الوطنية والهيئة الانتخابية المسؤولة عن التسجيل. وخارج الصندوق المشترك للتبرعات، قدمت نيجيريا ٢٠٥ مجموعة بيومترية لتسجيل الناخبين للحكومة من أجل عملية تسجيل الناخبين. وستقدم البرتغال مساهمة عينية بحوالي مليون يورو، والتي ينبغي أن تشمل طباعة بطاقات الاقتراع ونقلها. وتعهدت تيمور – ليشتي بتقديم ٤٧٠ ٠٠٠ دولار لإصلاح المعدات الانتخابية وشرائها ودعم عمليات تسجيل الناخبين والعمليات الانتخابية. ووصلت حوالي ٤٠٠ مجموعة بيومترية لتسجيل الناخبين – اشتراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – إلى بيساو في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف تستخدم المجموعات في عمليات التحديث السنوية لتسجيل الناخبين التحديثات المطلوبة بموجب القانون.

ويبدو من الملائم في هذه المرحلة أن ينظر المجتمع الدولي في توجيه رسالة قوية إلى سلطات غينيا – بيساو والجهات الفاعلة السياسية لإبداء الإرادة السياسية اللازمة من أجل تنظيم انتخابات ذات مصداقية والامتناع عن زيادة تأخير العملية. وتؤكد النتائج التي توصل إليها تقييم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو الذي أجراه الأمين العام على السياق السياسي الصعب الذي يعمل فيه المكتب، على نحو ما يتجلى في التطورات المذكورة آنفا. ويستحق المكتب الإشادة لما قام به من دور حاسم في دعم عملية الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد حل للمأزق السياسي في غينيا – بيساو. وعلى الرغم من الإنجاز الذي تحقق هذا العام، ومع احتمال تجنب انتشار العنف على نطاق واسع، فإن غينيا – بيساو تواجه خطر الانتقال من أزمة سياسية إلى أخرى، ما لم تتخذ الحكومة خطوات حاسمة لإجراء الانتخابات الجديدة التي أقرها الرئيس.

وعلى الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لا يزال يحظى بالإجماع بتقدير الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين في الميدان على دوره الوقائي من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام وتعزيز

قدرات منظمات المجتمع المدني، فإن البعثة موجودة الآن في غينيا – بيساو لما يقرب من عقدين من الزمن. وقد أظهرت التجربة أنه في غياب عملية إصلاح بقيادة وملكية وطنية، لن يتمكن المكتب الأمم وحده من المساهمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامين في غينيا – بيساو. ولهذه الأسباب، فإن توصية الأمين العام، على النحو المبين في تقريره الخاص (S/2018/1086)، تشدد على ضرورة أن تركز الأمم المتحدة بشكل صارم على المساعي الحميدة، والتنسيق بين الشركاء الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان، وإدماج منظور جنساني في بناء السلام، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويمكن الاضطلاع بهذه المهام على ثلاث مراحل، هي: المرحلة الأولى، الفترة الانتخابية، وتستمر حتى منتصف ٢٠١٩؛ والمرحلة الثانية، الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة، وتمتد من منتصف ٢٠١٩ وحتى نهايتها؛ والمرحلة الثالثة، المرحلة الانتقالية وخروج البعثة، وستختتم في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٢٠.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وبعد إعادة تشكيل البعثة هذا العام بغية الامتثال للقرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، فقد أقر الأمين العام بعملية أخرى لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة خلال المرحلة الثانية، وهي منتصف عام ٢٠١٩، من خلال إنشاء بعثة المساعي الحميدة المبسطة في بيساو، بقيادة ممثل خاص تركز في المقام الأول على تيسير العملية السياسية. وعندئذ سيستمر التخفيض التدريجي لبعثة المساعي الحميدة حتى نهاية عام ٢٠٢٠، في حين سيقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الوقت نفسه بزيادة مشاركته في غينيا – بيساو، في ضوء ولاية لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما ينبغي تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري ليتحمل مزيدا من المسؤوليات خلال المرحلة الانتقالية والخفض التدريجي للبعثات وإغلاقها. وفي هذا الصدد، فإننا نتوقع من لجنة بناء السلام التابعة لتشكيلة غينيا – بيساو أن تضطلع بدور رائد خلال الفترة الانتقالية، كما فعلت في ظروف مماثلة بشأن إغلاق بعثات أخرى لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية.

لقد كانت النتائج الأخيرة التي أسفرت عنها جهودنا المشتركة لمساعدة أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو على إنهاء المأزق السياسي والمؤسسي، ووضع البلد على طريق السلام المستدام والتنمية، سببا لتفاؤلنا المشوب بالحذر. ومع ذلك، فإن حواجز الطرق التي تُوضع أثناء الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية وعجز الحكومة عن إجراء الانتخابات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر دفعتنا إلى إعادة النظر في الموقف. إن الفترة المفضية إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية ستكون حاسمة وتتطلب مواصلة الاهتمام والمشاركة من جانب المجتمع الدولي. وما زال هناك أمل في أن يمضي البلد قدما، وأن تبدي قيادته السياسية حسن النية وتفي بالتزاماتها الوطنية بإجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنوه بعمل السيد جواو هونوانا، الخبير المستقل الذي قاد بعثة التقييم إلى غينيا – بيساو بالنيابة عن الأمين العام. إن المشاركة المستمرة للجنة بناء السلام في حشد الاهتمام والدعم من جانب المجتمع الدولي لغينيا – بيساو له أيضا أهمية بالغة، بمثل ما للدور الذي يضطلع به الممثل الخاص فييغاس فيلهو، ويضطلع به الرجال والنساء العاملون في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

ونعرب عن تقديرنا أيضا لشركائنا – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية – لتعاونهم وجهودهم المبذولة التي ساعدت على تمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل لغينيا – بيساو.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير فييرا.

السيد فييرا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

أولا، اسمحوا لي أن أبلغ المجلس بأنه في ٣١ آب/أغسطس، وبعد إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.8337)، استضفت، بناء على طلب رئيس وزراء غينيا – بيساو أريستيدس غوميز، اجتماعا رفيع المستوى للجنة بناء السلام، بمشاركته. وكانت تلك فرصة لرئيس الوزراء لإجراء حوار مباشر وتفاعلي مع أعضاء لجنة بناء السلام.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عقدتُ اجتماعا لتشكيلة غينيا – بيساو عندما تلقينا معلومات مستكملة من العديد من مقدمي الإحاطات الإعلامية، بمن فيهم السيد خوسيه فييغاس فيلهو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والسيد تانو كوني، المراقب الدائم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المؤسف أن حكومة غينيا – بيساو لم تتمكن من إجراء الانتخابات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر كما كان مقررا، بسبب مجموعة من التأخيرات المتعاقبة التي أدت إلى عدم اختتام عملية تسجيل الناخبين في الوقت المحدد.

وأكد الممثل الخاص فيغاس في اجتماعنا، أن الأحزاب السياسية ما زالت غير متفقة على الجوانب التقنية للتسجيل، وتتبادل الاتهامات بشأن محاولات الغش، وتتعمد تأجيل العملية. وطبقا لما أفاد به، تهيئ تلك التوترات مناخا غير موات قبل إجراء الانتخابات. وفي رأيه أيضا، أن الاستقرار، يتأثر بنشر آراء تفيد بأن البعض قد يود إرجاء موعد التصويت للانتخابات التشريعية بغية الجمع بينها وبين الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، ذُكر أيضا خلال مناقشتنا أن بعض الجهات السياسية المعنية في غينيا – بيساو قد تجد من الصعب ماليا تنظيم عمليتين انتخابيتين في نفس الفترة.

وأُبلغنا أيضا، أن الحكومة أعلنت انتهاء تسجيل الناخبين في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وأشارت إلى تسجيل أكثر من ٩٥ في المائة من الناخبين المحتملين. كما تلقيت معلومات مفادها أن الرئيس جوزيه ماريو فاز نشر بالأمس مرسوما حدد فيه ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ موعدا جديدا للانتخابات التشريعية. ومن المهم التأكيد على أن المجتمع الدولي عمل بنشاط على دعم غينيا – بيساو.

فقد حظيت المساهمة في الصندوق المشترك للتبرعات الانتخابية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برد إيجابي، ولم يعد تمويل الانتخابات التشريعية يمثل مشكلة. وقد جمع الصندوق ما يبلغ ٩,٨ مليون دولار. وقدمت نيجيريا وتيمور – ليشتي أيضا عددا من مجموعات تسجيل الناخبين. وستوفر البرتغال بطاقات الاقتراع الفعلية، وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جانبه، آخر دفعة من معدات التسجيل، ومواد استهلاكية لاستخدامها يوم الاقتراع.

وما برح المجتمع الدولي أيضا منخرطا في العمل مع سلطات البلد فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، ولا سيما ما يسمى ”مجموعة الخمسة في غينيا – بيساو“ من شركاء غينيا بيساو، والتي تضم الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وأود مرة أخرى أن أثني على المجتمع الدولي من أجل دعمه للانتخابات التشريعية.

وينبغي تهنئة غينيا – بيساو أيضا لبدئها في تعبئة الموارد في الصندوق المشترك، بمساهمة منها. وخلال اجتماع لجنة بناء السلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أُبلغنا بأن الرئيس أصدر في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قانون المساواة بين الجنسين الذي يحدد حصة ٣٦ في المائة للنساء المرشحات للبرلمان، وللتمثيل

في مؤسسات القطاع العام. واسمحوا لي أن أرحب بتلك الخطوة الهامة من أجل مراعاة المسائل الجنسانية في غينيا – بيساو.

وفي أعقاب مداولات التشكيلة، أود أن أدعو الأطراف السياسية المعنية في غينيا – بيساو إلى مواصلة التزامها باتفاق كوناكري. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أدعو قيادة البلد إلى تجنب المزيد من التأخير، وإجراء الانتخابات التشريعية في الموعد المحدد بوصفه خاتمة صوب الانتقال نحو الاستقرار.

وينبغي أن تواصل غينيا – بيساو الإنخراط في حوار لحل خلافاتها السياسية. وستواصل تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام التركيز على تنفيذ اتفاق كوناكري والتحضير لإجراء الانتخابات. وسنواصل العمل عن كثب مع الممثل الخاص فيغاس وجميع الشركاء الدوليين لتحقيق تلك الغاية. إن لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، دورا بالغ الأهمية فيما يتعلق بالدورة الانتخابية لغينيا – بيساو.

وفي الاجتماع الأخير للجنة بناء السلام، علق المراقب الدائم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على آخر التطورات في المجتمع، بما في ذلك ما يتعلق بتنظيم مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المقرر عقده في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر في أبوجا. ولا يزال تأثير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالغ الأهمية بالنظر إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمة في اتفاق كوناكري، ووجود القوة العسكرية لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، التي مُددت ولايتها حتى آب/أغسطس ٢٠١٩.

ولذلك أود أن أثني على حكومة غينيا – بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي للعمل على تمديد وجود البعثة في البلد. وتمثل هذه التطورات مرة أخرى الحاجة إلى بناء قدرات قوات الأمن في غينيا – بيساو. وستواصل لجنة بناء السلام دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالتشاور مع حكومة غينيا – بيساو، والنظر في السبل الكفيلة بتعزيز مؤسسات الدولة، ولا سيما النظام القضائي.

ومن الأسباب الأخرى لعقد اجتماع لجنة بناء السلام أن رئيس الوزراء أريستيديس غوميز أبلغني بضرورة مساعدة الحكومة في مواجهة الأزمة المالية التي يعاني منها بلده، وخاصة قطاع التعليم. وخلال اجتماعنا، إطلعنا من البنك الدولي على الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلد، التي لا تزال سيئة. وأبلغني المسؤولون من البنك الدولي بأن النمو الاقتصادي من المتوقع أن ينخفض من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٧، إلى ٣,٨ في المائة. ومن المتوقع أيضا أن تنخفض الإيرادات الضريبية من ١٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ إلى ٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ – أي من ١٤٠ مليون دولار إلى ١١٥ مليون دولار – ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من صادرات الكاجو.

كما أن انخفاض النشاط الاقتصادي وما يترتب على ذلك من انخفاض في الواردات أسهما في هذا السيناريو بتضاؤل الإيرادات الضريبية. وأبرزوا أيضا أنه، على الرغم من بعض الزيادات التي حدثت مؤخرا في الاستثمارات في هذا المجال، فإن مجموع الإنفاق في مجال التعليم في البلد لا يزال منخفضا – أذ يبلغ ٢. ٢ وفي المائة من الناتج المحلي الإجمالي – ومعظمه مرتبات.

وفيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، شهدت غينيا – بيساو سلسلة من الإضرابات، الأمر الذي يؤثر في أنشطة القطاع العام. إن المدارس المملوكة للدولة في غينيا بيساو مُغلقة منذ أشهر، ونظم المعلمون مظاهرات مطالبين بالمرتباتغير المدفوعة. ووفقا للمعلومات التي تلقيتها، تحتاج غينيا – بيساو مبلغا يقدر بـ ٧. ٨ ملايين دولار لدفع مرتبات

المعلمين المتراكمة لـ ١٨ شهرا. كما شهدنا في الأشهر الماضية، سلسلة من الإضرابات والمظاهرات للموظفين المدنيين والمقاتلين السابقين. ومن المؤسف أن مظاهرات الطلاب التي نظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٩ قمعت بالقوة وأسفرت عن قيام الرئيس بإقالة وزير الداخلية.

وأود أن أضيف أنني استشرت صندوق النقد الدولي بشكل غير رسمي، وأبلغت أنه يُنظر في إرسال بعثة من الصندوق إلى غينيا – بيساو في ٢٠١٩ من أجل استعراض البرنامج القائم في البلد. والمناقشات في هذا الصدد جارية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ولم تتمكن من التوصل إلى نتيجة. وسأواصل متابعة هذه المسألة عن كثب واسترعاء انتباه لجنة بناء السلام إليها.

وأود أن أدعو المجتمع الدولي إلى النظر في إمكانية تقديم دعم هادف للميزانية في حالات الطوارئ من أجل تحقيق الاستقرار في القطاع العام. وفي الوقت نفسه، أشجع حكومة غينيا – بيساو، من جانبها، على بذل المزيد للتدليل على التزامها الكامل لعقد الانتخابات ووضع آليات موثوقة لضمان الاستخدام الشفاف والسليم للمساعدة التي قد تكون متاحة.

واليوم، استمعنا للتو إلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي – بروك زيريهون، يعرض التقرير الخاص للأمين العام (S/2018/1086) مع الخيارات المتعلقة بإمكانية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد وإعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة بها، على النحو الذي يحدده التنقيح الأخير من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وكما ذكر اليوم، من بين النقاط الأخرى التي يقترحها مشاركة جديدة للأمم المتحدة مع غينيا – بيساو تتألف من ثلاث مراحل وتنتهي بالانتقال وخروج المكتب. وأُبلغت بأنه تم التشاور تماما مع حكومة غينيا – بيساو بعثة التقييم الاستراتيجي للأمم المتحدة لإعادة تشكيل المكتب، التي جرت في الآونة الأخيرة. وأود أن أضيف أنني أرى أنه سيكون من الإيجابي لو استشيرت لجنة بناء السلام أيضا في التقييمات المقبلة من هذا النوع.

ويواصل المكتب المتكامل القيام بدور رئيسي داعم لحكومة غينيا – بيساو وجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الدولية الخمس المشاركة في عملية بناء السلام في غينيا – بيساو في من أجل مساعدة البلد على التصدي للتحديات التي تواجهها. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبيّن مرة أخرى دعم هذه التشكيلة التابعة للجنة بناء السلام لعمل الممثل الخاص للأمين العام فيغاس وفريقه.

ويمكن للجنة بناء السلام، في دورها الاستشاري إلى مجلس الأمن، أن تسهم بشكل إيجابي في هذه المناقشة فيما يتعلق بإعادة تشكيل المكتب. وينبغي لهذا الجهد أن يكون متسقا مع الجدول الزمني الانتخابي المنقح والخطة الانتقالية التي تنظر في التخفيض التدريجي المقترح لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

وهناك أيضا مجال لمشاركة تشكيلة غينيا – بيساو في أي جهد انتقالي الذي قد يحدث، بما في ذلك وضع خطة انتقالية، إذا كان هذا هو قرار المجلس. لقد أثبتت لجنة بناء السلام بالفعل إمكاناتها في السياقات الانتقالية، كما يتضح من العمل في سيراليون وليبريا. ويتعين علينا الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة هذه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فييرا على إحاطته الإعلامية.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، السفير ماورو فييرا، الممثل الدائم البرازيل لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين بشأن الحالة في غينيا – بيساو.

ونحيط علما بالتطورات العامة والاتجاهات السياسية في غينيا بيساو، فضلا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في البلد. ونؤيد الدور المستمر الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام ومساعيه الحميدة في دعم الجهود للحفاظ على السلام في غينيا – بيساو، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، من خلال النهوض بالحوارات السياسية الوطنية الشاملة للجميع والإصلاحات الدستورية والديمقراطية والعمليات الانتخابية الشفافة والسلمية.

ومن الواضح أن الإرادة السياسية القوية والشعور بالملكية يظلان بالغي الأهمية في دعم توطيد السلام في غينيا – بيساو. ونحيط علما مع القلق بالتحديات التي يواجهها المكتب في تنفيذ ولايته، وندعو جميع أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو إلى بذل جهود جماعية من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي الوقت الراهن، تهيمن العملية الانتخابية على البيئة السياسية في غينيا – بيساو. ونلاحظ إرجاء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بسبب التأخير في عملية تسجيل الناخبين. ومع ذلك، فإننا نؤكد على ضرورة عقد الانتخابات تشريعية ورئاسية موثوقة وحسنة التوقيت، وفقا للدستور والقانون الوطني لغينيا – بيساو من أجل توطيد السلام المستدام والمصالحة الوطنية.

وفي هذا الصدد، أحطنا علما بالبيان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، الذي يطلب إلى سلطات غينيا – بيساو تحديد موعد جديد للانتخابات بحلول ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. إن قرار الرئيس تنفيذ قانون المساواة بين الجنسين، الذي يحدد حصة تبلغ ٣٦ في المائة للنساء المرشحات للبرلمان وتمثيل المرأة في مؤسسات القطاع العام، هو في الواقع أمر جدير بالثناء. ونعتقد أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار.

وتشكل التهديدات المتزايدة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والتطرف الديني مصدر قلق بالغ، مما يقوض السلام والاستقرار في البلد، فضلا عن المنطقة. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة الجهود المتضافرة التي تبذلها الهيئات المعنية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التصدي للتحدي. ونعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة للتقييم استراتيجي لأدائها عملها بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن مشاركة الأمم المتحدة في جهود بناء السلام التي يقوم بها البلد أمر مهم، ونحن نأمل أن يؤخذ هذا في الاعتبار تماشيا مع إعادة التشكيل التي أوصت بها الأمم المتحدة أثناء تجديد ولاية المكتب في شباط/فبراير ٢٠١٩.

ونشيد بجميع الشركاء الدوليين، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، على الجهود الكبيرة التي بذلوها في تيسير الحوار وتوليد الضغط الجماعي من أجل تنفيذ اتفاق كوناكري.

وأخيرا، نؤكد من جديد على أهمية اتفاق كوناكري من أجل التصدي للتحديات السياسية والمؤسسية التي يواجهها البلد. ولذلك، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو إلى احترام الاتفاق والامتثال له.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب غينيا الإستوائية بارتياح وحماسة كبيرين عن

تقديرها لعقد هذه الجلسة، التي تسمح لنا مرة أخرى تحليل وتبادل وجهات النظر بشأن الحالة السياسية والمؤسسية في غينيا – بيساو.

ويود وفد بلدي أن يشكر السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسفير ماورو فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين للغاية.

وأود أن أركز كلمتي على ثلاث نقاط حيوية. أولا، إننا نؤكد على أهمية العملية الانتخابية الجارية لضمان عودة الاستقرار السياسي والمؤسسي في غينيا – بيساو. ثانيا، نشدد على الحاجة الماسة إلى إجراء إصلاحات بعيدة المدى بغية المضي بالبلد قدما. وفي الختام، سأعرب عن آرائي بشأن فترة ما بعد الانتخابات.

ويتمثل التحدي الرئيسي لحكومة رئيس الوزراء أريستيديس غوميز القائمة على توافق الآراء، التي شكلت قبل سبعة أشهر، في تهيئة بيئة سياسية تبني الثقة وتفضي إلى إجراء انتخابات تشريعية حرة وشفافة، ولا سيما عن طريق تحديث السجل الانتخابي وإنشاء شعبة جديدة لرسم الخرائط من شأنها، من الناحية النظرية، أن تمكن الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية من إجراء الانتخابات في جو من السلام والطمأنينة. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من الرغبة الواضحة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين في أن تعقد الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للجداول الزمنية القانونية والدستورية، فإن تنظيم الانتخابات كان محفوفا بالصعوبات، بما في ذلك تأخير إيصال اللوازم الانتخابية. وأدى ذلك إلى أن ترجئ الحكومة عملية التعداد الانتخابي، التي علقت بقرار من مكتب المدعي العام في غينيا – بيساو، بعد إجراء تحقيق في المخالفات المبلغ عنها في العملية.

ومع ذلك، تحيط غينيا الاستوائية علما بالإعلان الذي أصدره بالأمس الرئيس خوسيه ماريو فاز بتنظيم الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وسيكون من المستصوب لجميع الأطراف المعنية في غينيا – بيساو أن ترفض للسماح لإجراء الانتخابات بتقويض الاستقرار الهش الذي تحقق حتى الآن. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تواصل الأطراف المعنية النظر في أية مبادرة يمكن أن تؤدي إلى تنفيذ الأحكام الهامة الأخرى لاتفاق كوناكري التي من شأنها أن تسهم في إنهاء الأزمة السياسية الراهنة. وإضافة إلى ذلك، نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، التي يكتسي دعمها، من خلال مهمتها للمساعي الحميدة، أهمية حيوية لضمان أن تصل العملية الانتخابية إلى نهاية مرضية.

ونحيط علما بتوصية الأمين العام بالخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل حالما يتم إنجاز العملية الانتخابية. وبعد عقدين من وجود الأمم المتحدة في غينيا – بيساو، نعتقد أنه من المنطقي إعادة تحديد أهداف وجود المنظمة في البلد. ونوصي أيضا بأن تواصل البعثة السياسية، وبخاصة بعد تخفيضها التدريجي، العمل بشكل وثيق مع الجهات الإقليمية الرئيسية دعما لبرنامج الإصلاح المؤسسي.

إن الانتخابات ليست بأي حال من الأحوال حلا سحريا لمشاكل البلد. ولذلك السبب هناك تركيز مستمر على الحاجة إلى تنفيذ الإصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والإدارة العامة، بما في ذلك في قطاعي التعليم والصحة. وتكتسي الإرادة السياسية القوية والإحساس بالملكية والانتماء من جانب السلطات الوطنية أهمية بالغة لتحقيق تلك الغاية.

وفي الختام، فإن الطريق نحو استعادة الاستقرار في مرحلة ما بعد الانتخابات سيكون مرحلة بالغة الأهمية، لأنه سيمكن الحكومة الجديدة من الاستفادة من الإصلاحات التي أجرتها.

وفي ذلك الصدد، ستتاح لمكتب الأمم المتحدة المتكامل الفرصة مرة أخرى للاستمرار في مساعدة السلطات الوطنية في تنفيذ برنامجها للإصلاح بتقديم الدعم والمشورة الاستراتيجيين بشأن تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. وحالما يكون البلد مستقرا من الناحية السياسية وتنتهي الدوامة الطويلة لعدم الاستقرار، فإن من المستصوب أن تعالج بجدية الحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون من الضروري مواصلة البحث عن شركاء إضافيين لتنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي بدأتها الحكومة الجديدة في أعقاب الانتخابات الرئاسية في العام المقبل. ومن الأهمية بمكان لمواطني غينيا – بيساو أن يظلوا متحدين في الأوقات الصعبة والبالغة الأهمية التي سيواجهها البلد في المستقبل القريب.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون، والسفير فييرا على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم.

وأود أن أثني على العمل الشاق الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام فييغاس فيلو، لدعم دولة غينيا – بيساو وشعبها.

وحينما انعقد المجلس آخر مرة لمناقشة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في ٣٠ آب/أغسطس (انظر S/PV.8337)، كان العديد من الأعضاء يشعرون بتفاؤل مشوب بالحذر إزاء الخطوات المتخذة في عام ٢٠١٨ في غينيا – بيساو لإعادة البلد إلى المسار الصحيح بغية تحقيق وعود اتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦. واليوم، أظن أن العديد منا يشاطرون الشواغل بأن تلك التطلعات قد تكون مرة أخرى معرضة للخطر.

وأود أن أطرح ثلاث نقاط محددة.

أولا، أود أن أشيد بالدور البالغ الأهمية الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالترافق مع غينيا – بيساو ومجموعة المنظمات الدولية الخمس المعنية بعملية بناء السلام في غينيا – بيساو وغيرها من الشركاء، في مرافقة غينيا – بيساو في وضع الأساس للإصلاحات السياسية والمؤسسية التي نأمل أن تمكن البلد من أن يتجاوز بشكل حاسم الأزمات السياسية التي ابتلي بها. وإلى جانب بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، اضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل بدور أساسي في البلد. ومن خلال مهمة المساعي الحميدة، لا يزال مكتب الأمم المتحدة المتكامل شريكا جديرا بالثقة وقيما لغينيا – بيساو. ويشكل تأثير الدعم الذي تقدمه البعثة إلى منظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية بوجه خاص، في حشد الإرادة السياسية حول اتفاق كوناكري دليلا ملموسا على عمق الثقة.

ثانيا، أود أن أرحب بقرار الرئيس فاز بالأمس إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩. ولئن كنا نشعر بالأسف لأن موعد ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر المتوقع لم يتم الوفاء به، فإننا نشعر بالتفاؤل لأن الإطار الزمني المنقح سيكفل اختتام الانتخابات التشريعية في الوقت المناسب قبل الانتخابات الرئاسية، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان أن تكون الأحكام الدستورية محترمة ومحورية للاستقرار على المدى الطويل. وفي ذلك الصدد، أود أن أحث القيادة في غينيا – بيساو على اتخاذ خطوات لإحراز تقدم بشأن ميثاق تحقيق الاستقرار المتوخى بموجب اتفاق كوناكري. وقطعت غينيا – بيساو خطوات هامة في تحقيق أهدافها الخاصة في مجال التنمية وحقوق الإنسان. فلنكفل ألا يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تقويض تلك المكاسب.

ثالثا، أود أن أرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/1086) وبنتائج بعثة التقييم الاستراتيجي، التي رأينا أنها مفيدة وتتسم بالنقد الذاتي على نحو جديد. ويساعد ذلك النوع من النهج

بشكل كبير على تيسير أعمال المجلس. إن المملكة المتحدة ملتزمة برؤية التخفيض التدريجي لقوام مكتب الأمم المتحدة المتكامل والانتقال إلى أصحاب المصلحة الوطنيين، بدعم من كيانات فريق الأمم المتحدة القطري. وفي ذلك الصدد، نناشد الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الشروع في وضع خطة انتقالية متكاملة، بأثر فوري.

وفي الختام، وإذ نختتم عملنا هذا العام، أود أن أؤكد على أهمية عام ٢٠١٩ لغينيا – بيساو. ونظرا لأن الانتخابات التشريعية والرئاسية تلوح في الأفق، فإن المراحل السياسية الفارقة أصبحت وشيكة. وسيتطلب انسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل شكلا جديدا من أشكال الشراكة مع الأمم المتحدة، يستند إلى إطار المساعدة الإنمائية الجديدة بغية اتباع مسار خطة تيرا رانكا لإطار الأمم المتحدة للشراكة. إن الإصلاح الدستوري والقضائي وإصلاح قطاع الأمن على المدى الطويل سيستغرق بعض الوقت وسيكون من الأهمية بمكان أن يقدم الدعم للسلطات في غينيا – بيساو بغية مواصلة تلك المساعى لفترة طويلة بعد مغادرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل. ومن الضروري بناء قدرات فريق الأمم المتحدة القطري ومواصلة العمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وسائر مجموعة المنظمات الدولية الخمس المعنية بعملية بناء السلام في غينيا – بيساو لضمان استمرار الدعم.

ويوفر اتفاق كوناكري إطارا للتخفيف من حدة الأزمات السياسية المقبلة ونقطة انطلاق للاضطلاع بإصلاحات مؤسسية على المدى الطويل.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى استهلال السنة الجديدة بإجراء مناقشة بناءة عن السبل التي ستمكننا، بفضل عملنا معاً، من مواصلة شراكتنا مع غينيا – بيساو سعيا إلى تحقيق تلك الأهداف.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون، والسفير فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة في غينيا – بيساو. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/1086) عن التقييم الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ونتطلع إلى مناقشة ذلك التقييم مع زملائنا في المجلس عند تفاوضنا بشأن مستقبل البعثة في شباط/فبراير المقبل.

ونعقد اليوم جلسة أخرى من جلسات المجلس بشأن الحالة في غينيا – بيساو بدلا من التركيز على مستقبل البلد ورفاه شعبه. إننا نواجه أزمة سياسية أخرى جنيناها على أنفسنا وتأخيرا في تنفيذ اتفاق كوناكري. إن المجلس يتناول مسائل مستعصية كل يوم؛ بيد أنه في حال غينيا – بيساو، أمامنا مشكلة لها حلول فورية وملموسة. وفي ربيع هذا العام، بعد انتظار دام حوالي أربع سنوات، فإن الجمود السياسي المفروض ذاتيا الذي أصاب حكومة غينيا – بيساو بدأ يزول، ولكن ذلك لم يحدث إلا بعد أن اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطوة جريئة بمعاقبة ١٩ عنصراً من العناصر التي تعرقل اتفاق كوناكري. وفي ذلك الوقت، قام رئيس غينيا – بيساو بتعيين رئيس الوزراء بتوافق الآراء، وحدد موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنظر إلى التحديات المتعلقة بعملية التسجيل، جرى تأخير ذلك الموعد. وفيما نفهم التحديات اللوجستية التي أفضت إلى تأخير الانتخابات، عمد قادة البلد مرة أخرى، إلى الاستفادة من تعطل العملية بأنانية لتحقيق أهدافهم السياسية الخاصة. ولنكن واضحين – يجب أن ينتهي ذلك الآن.

ونقدر الإعلانات الأخيرة التي حددت موعدا للانتخابات. ومع ذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق لأن الموعد المحدد يتجاوز إلى حدّ بعيد الإطار الزمني الذي حددته الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا والذي يُوافق شهر كانون الثاني/يناير. ومن الأهمية بمكان ألا يكون هناك مزيد من حالات التأخير أو تجاوز المواعيد المحددة للانتخابات التشريعية. وفضلاً عن ذلك، نتوقع أن تجري الانتخابات الرئاسية، بل ينبغي أن تتم بصورة منفصلة وعلى النحو المقرر في صيف عام ٢٠١٩. وعقب التحسن الواضح في الحالة السياسية للبلد في ربيع هذا العام، قدم شركاء غينيا – بيساو وأصدقاؤها الدعم اللازم للتحضير للانتخابات وإجرائها. ويسرنا التقدم المحرز وما لاحظناه على صعيد تسجيل الناخبين على مدى الأشهر القليلة الماضية.

ومع ذلك، يساورنا بالغ القلق، شأننا شأن شركائنا في المنطقة والمجتمع الدولي، إزاء الأحداث الأخيرة في بيساو، وعلى وجه التحديد الإجراءات التي اتخذتها شرطة النظام العام ومنعها أخصائيين تقنيين من دخول مكتب الدعم التقني لمقر العملية الانتخابية في إطار زيارة اضطلعوا بها. ونلاحظ أنه على الرغم من تلك الإجراءات ومن التأخير المستمر، كان الجمهور الذي أصابه الإحباط والخيبة صبوراً، وظلت البيئة التي سادت فترة ما قبل الانتخابات هادئة نسبيا. ومع ذلك، ينبغي ألا يُفسَّر ذلك على أنه قبول سلبي. ونحث الرئيس فاث ورئيس الوزراء غوميث، والسيد دومينغوس سيمويس بريرا، زعيم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، والجهات الفاعلة الأخرى على الوفاء بتعهداتهم بتعزيز الوحدة، ومواصلة تنفيذ اتفاق كوناكري وإجراء الانتخابات من دون تأخير.

وترحب الولايات المتحدة أيضا بتقييم الأمين العام الاستراتيجي للمكتب. ونقدر أن التقرير يقدم تقييما صريحا لأوجه القوة ومواطن الضعف التي ينطوي عليها عمل الأمم المتحدة في غينيا – بيساو خلال السنوات العديدة الماضية. كما نقدر أيضاً أن التقرير يربط توصياته المتعلقة بإعادة ترتيب أولويات مهام وخيارات وجود الأمم المتحدة في البلد في المستقبل بشروط يجب استيفاؤها. ومع أنه سيتعين إجراء المزيد من المناقشات المفصلة في مجلس الأمن قبل تجديد الولاية في شباط/فبراير، فإننا نؤيد من حيث المبدأ مفهوم التخفيض التدريجي على ثلاث مراحل ونقل المهام من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ومن الواضح أنه لكي يكون هذا الانتقال ممكنا، يجب أن تتسم العملية الانتخابية لغينيا – بيساو بالمصداقية، وأن تُجرى في الموعد المحدد. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تتفادى غينيا – بيساو العودة إلى تمديد حالة الجمود السياسي. ونتفق أيضا مع الرأي الذي أُعرب عنه في التقييم الاستراتيجي، ومفاده أنه بالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الأمم المتحدة في غينيا – بيساو على مدى العقدين الماضيين، يجب توخي أقصى درجات الحرص في الإعداد لعملية انتقالية تحافظ على المكاسب التي تحققت، وتحدد الجهات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة التي من شأنها الاضطلاع بأي مهمة من المهام المتبقية. ونكرر التأكيد على ضرورة أن تفعل الجهات المعنية صواباً وأن تجعل شعب غينيا – بيساو في الطليعة، الأمر الذي يستلزم إعادة جدولة الانتخابات التشريعية البالغة الأهمية فوراً وإجراءها.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدايةً أن أشكر وكيل الأمين العام زيريهون على إحاطته الإعلامية المفيدة صباح هذا اليوم. وأود أيضا أن أشكر رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، السفير فييرا، على ما قدمه من معلومات مستكملة من منظور بناء السلام. واسمحوا لي في البداية أيضاً أن أشيد بالدور القيادي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو وأُقرَّ بأهمية وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في الميدان.

لقد كان هناك سلسلة من التطورات الإيجابية في غينيا – بيساو على مدى الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك تعيين رئيس الوزراء، وتشكيل حكومة شاملة للجميع، وإعادة فتح

المجلس الوطني، والموافقة على برنامج جديد للحكومة واعتماد قانون بشأن الحصص الجنسانية. وشهدنا أيضاً شدة التزام شعب غينيا – بيساو بالعملية الانتخابية، كما بيّنه العدد الكبير من الأشخاص الذين سجلوا أسماءهم للتصويت. ومع ذلك، لا تزال ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة الهدف لضمان مشاركة المرأة في العملية الانتخابية على قدم المساواة. وفي حين نلاحظ إعلان يوم أمس الذي يحدد تاريخ ١٠ آذار/مارس موعدا للانتخابات، فإننا نأسف لتأجيل الانتخابات ونقص الأعمال التحضيرية في هذا الصدد. وندعو الآن الحكومة وجميع الأطراف إلى أن تكفل على وجه الاستعجال تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة والحرص على ألا يكون هناك مزيد من التأخير. وكما أكد رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، لا يزال كل من خريطة الطريق ذات النقاط الست واتفاق كوناكري صالحين وهامّين. ويجب الآن تنفيذهما بسرعة تنفيذا كاملا. ويعدّ ميثاق الاستقرار مهماً كذلك. وينبغي أن يستند إلى عملية تشاورية وشاملة للجميع لكي يكون مستداماً وذا مصداقية.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/1086) وتقييمه الشامل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ويبدو الجدول الزمني المحدد للمرحلة الانتقالية معقولاً. ويجب على منظومة الأمم المتحدة الآن أن تجري عملية تخطيط متكاملة وفي أوانها للمرحلة الانتقالية. ومن الأهمية أن يبقى المجلس على علم بآخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في هذا العمل. وسيكون توفير موارد يمكن التنبؤ بها وما يكفي من القدرات لفريق الأمم المتحدة القطري حاسما للمرحلة الانتقالية، كما بيّنته تجربة ليبريا، على سبيل المثال. وثمة درس آخر مستفاد من ليبريا – على النحو المبين في البيان الرئاسي الذي اعتمد مؤخرا (S/PRST/2018/3) بشأن الدور الاستشاري الذي تضطلع بع لجنة بناء السلام إزاء مجلس الأمن فيما يتعلق بالحفاظ على السلام – هو أن لجنة بناء السلام تقوم بدور هام للغاية خلال هذه المراحل الانتقالية. ولكي يكون الانتقال مستداما، يجب أن يستند إلى أولويات وطنية لبناء السلام، فضلا عن الإرادة السياسية وتولي زمام الأمور محلياً ومبدأ الشمول. وتحظى جهود لجنة بناء السلام في هذا الصدد بدعمنا الكامل والفعال.

ومن المهم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في غينيا – بيساو من خلال اتخاذ تدابير من قبيل المضي قدما على طريق الإصلاح الدستوري، وتحقيق المصالحة وإقامة الحوار السياسي، وتعزيز سيادة القانون عن طريق مؤسسات قوية وشاملة للجميع، ولا سيما ضمان الاستفادة من الفرص الاقتصادية على قدم المساواة. وسيظل العمل على الصعيد الإقليمي أمرا بالغ الأهمية. وينبغي أن تحظى هذه الجهود الإقليمية بمساندة دعم دولي متسق. كما يجب أن يتواصل عملنا على الصعيد الدولي خلال المرحلة الحساسة التي تلي الانتخابات، وأن يشمل تقديمَ الدعم للإصلاحات السالفة الذكر. وسيكون دعمنا المستمر أمرا بالغ الأهمية في مساعدة غينيا – بيساو على توطيد السلام وبناء مستقبل مستقر ومزدهر.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونود أيضاً أن نشكر السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

تلاحظ بيرو مع القلق الأحداث الأخيرة التي شهدتها غينيا – بيساو، حيث تمّ تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مرة أخرى، بالرغم من التقدم السياسي المحرز. ونأمل أن نتمكن بالفعل من إجراء الانتخابات في ١٠ آذار/مارس من العام المقبل، وفقا للإعلان الرئاسي الذي صدر يوم أمس. ويساورنا القلق

أيضا إزاء ما ستُخلّفه هذه التأجيلات المتكررة من أثر على إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. ونشدد على أن مشاركة المواطنين بأعداد كبيرة في انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع أمر أساسي لتوطيد أسس الديمقراطية، ومن ثم شرعية المؤسسات اللازمة لبناء السلام المستدام وفعاليتها. وفي هذا السياق، ووفقا لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست، نرى أنه بات من الملح لسلطات غينيا – بيساو أن تنظم انتخابات تشريعية تشمل مشاركة جميع العناصر السياسية الفاعلة وتدعمها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية والمنظمات.

ونكرر تأكيد أهمية تشجيع زيادة مشاركة المرأة والشباب في المجالين السياسي والمؤسسي في البلد.

ومن المهم أيضا أن نضع في الاعتبار أن الانتخابات تمثل خطوة واحدة في عملية تتطلب توافق آراء وطني واسع يتعين التوصل إليه حتى تتسنى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال بناء عالم أكثر أمانا وأكثر استقرارا وأكثر عدلا. ومن الضروري، تحقيقا لتلك الغاية، الرد على تهديدات من قبيل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنامي التطرف العنيف، وهو ما من شأنه أن يقوض الإطار المؤسسي والنسيج الاجتماعي في أي بلد. ومن الضروري أيضا تعزيز المؤسسات اللازمة للنهوض بالنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لفائدة جميع قطاعات السكان.

ونسلط الضوء، في ذلك الصدد، على العمل الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري لدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية التي تعطي الأولوية للنمو والتنمية البشرية والإدارة المستدامة للموارد وتعزيز سيادة القانون والحوكمة.

وأختتم بياني بالتشديد على مدى أهمية مواصلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو دعم البلد في كل هذه الجهود، وفقا لأحكام قرار المجلس ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، وبتنسيق وثيق مع لجنة بناء السلام، والفريق القطري المذكور أعلاه والجهات الأخرى ذات الصلة. وكذلك نبرز، في ذلك الصدد، الأدوار الهامة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب، باسم مملكة هولندا، عن خالص الشكر لكوت ديفوار على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. ونشكر الأمين العام المساعد زيريهون، والسفير فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

أود أن أركز على ثلاث نقاط هامة فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والحالة في ذلك البلد: أولا، عملية انتقال مسؤولة؛ ثانيا، التطورات السياسية؛ وثالثا، دور الشركاء الدوليين.

ففيما يتعلق بإمكانية انتقال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام المساعد زيريهون وبقية فريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل على التقرير الشامل وتحليله الواضح والصريح (S/2018/1086). فذلك بالضبط نوع التقارير التي نحتاج إليها من أجل قيام مجلس الأمن بأداء عمل جيد. وترى مملكة هولندا أن التقرير يشكل مثالا على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تحدد تطور عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وأن تكفل انتقالا سلسا. فمن شأن الانتقال التدريجي أن يكون لازما بالضرورة في أي سيناريو محتمل لخروج مكتب الأمم المتحدة، وهو ما لا نأخذه كأمر مسلم به، استنادا إلى القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨).

ومع ذلك، إذا كان للمجلس أن يفكر في خروج، فلا بد من أن يحدد نقاطا مرجعية. وينبغي للنقاط المرجعية ألا تكون مرتبطة بوقت، بل ينبغي أن تستند إلى تحقيق معايير نوعية فعلية في البلد. وينبغي لتلك النقاط المرجعية أن تشمل، على الأقل،

النجاح في إكمال الدورة الانتخابية وما يعقب ذلك من تشكيل الحكومة. وتود مملكة هولندا التأكيد على الحاجة إلى استراتيجية انتقال مسؤولة تأخذ في الاعتبار إنجازات البعثة والبلد، وتسمح بالمشاركة النشطة للجنة بناء السلام. والخروج المسؤول والانتقال المنسق ضروريان من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في غينيا – بيساو وللحيلولة دون أن تغرق غينيا – بيساو أكثر في حالة عدم الاستقرار السياسي.

ثانيا، إن الحالة السياسية في غينيا – بيساو مقلقة للغاية. وتأسف مملكة هولندا على عدم إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحيط علما بالمرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر الذي تم بموجبه تحديد يوم ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ موعدا للانتخابات. وعلى الرغم من أننا نرحب بتحديد موعد للانتخابات، فإن مملكة هولندا تأسف على أن ذلك التاريخ لا يتماشى مع موعد نهاية كانون الثاني/يناير النهائي، على النحو المنصوص عليه في بيان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وكذلك نظرا لقرب الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين، من الصعب أن نستوعب لماذا لا يتوافق التاريخ الجديد مع ذلك الموعد النهائي. ويظل يتحتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية. ويظل الجمع بين عمليتي الانتخابات هاتين يشكل أمرا غير مقبول.

ولذلك، فإننا نطلب من سلطات غينيا – بيساو أن تبني موعد الانتخابات على عملية تسجيل الناخبين الجارية والتقيد بالجدول الزمني الذي نصت عليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيانها المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وينبغي أن يتمكن مكتب الدعم التقني للعمليات الانتخابية من مواصلة عمله بدون عائق، ويجب أن تجرى الانتخابات التشريعية قبل الانتخابات الرئاسية. فإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشاملة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ اتفاق كوناكري وخريطةطريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات النقاط الست، التي يظل تنفيذها الكامل يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في غينيا – بيساو.

ولذلك تود مملكة هولندا أن تسلط الضوء على عنصرين آخرين في ذلك الصدد: التوقيع على ميثاق للاستقرار؛ والحاجة الملحة إلى الإصلاح الدستوري. ويجب إجراء المزيد من المداولات بشأن ميثاق الاستقرار بطريقة شاملة، وينبغي أن يتم التوقيع على الميثاق قبل تنظيم الانتخابات التشريعية. بالإضافة إلى ذلك، يظل نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) مرتبطا بالدورة الانتخابية. وينبغي لأي إعادة نظر في الجزاءات – في أي اتجاه – أن تستند إلى إجراء وإنجاز دورة انتخابية كاملة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالدور الذي لا غنى عنه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بناء السلام في غينيا – بيساو والحفاظ عليه. ونثني على الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، ولا سيما زيارتها إلى بيساو في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بإصدار البيان في أعقاب الزيارة، حيث دعت فيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرئيس فاز إلى الإعلان، قبل مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عن تحديد موعد جديد للانتخابات قبل نهاية كانون الثاني/يناير. ويؤسفنا أن السلطات في غينيا – بيساو لم تلتزم بذلك المسار. بالإضافة إلى دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نود أن نشدد كذلك على أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الجماعة في غينيا – بيساو. ونؤيد قرار الاتحاد الأوروبي مواصلة تمويل بعثة الجماعة.

وفي الختام، تظل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة

بالبرتغالية والأمم المتحدة تشكل شراكة في بناء السلام في غينيا – بيساو، مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو كعامل أساسي في الجمع بينها. ونهيب بالمجلس أن يواصل رصد الحالة عن كثب وأن يبني إمكانية إعادة تشكيل مهام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو على معايير وإنجازات واضحة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين والجهات الفاعلة في الميدان. إن لمشاركة المجلس في غينيا – بيساو صلة واضحة بمنع اندلاع العنف في توقيت سياسي صعب. ولا يزال مهما جدا مواصلة دعم حكومة غينيا – بيساو وغيرها من أصحاب المصلحة السياسيين الحفاظ على السلام في غينيا – بيساو.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد زيريهون، والسفير فييرا، رئيس لجنة بناء السلام تشكيلة غينيا – بيساو، على المعلومات التي قدماها.

لقد مر ما يقرب من عقدين منذ أن بدأت البعثة السياسية الخاصة في غينيا – بيساو عملها، ساعية إلى التصدي لتحديات المشهد الاجتماعية والاقتصادي المعقدة في ذلك البلد الشقيق بعد اندلاع العنف في ١٩٩٨. واليوم، نلاحظ مع القلق أن الحالة في غينيا – بيساو لم تشهد تحسنا كبيرا.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/1086) الذي يتضمن التحليل الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، فإن القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) – الذي جرى بموجبه تمديد ولاية البعثة حتى شباط/فبراير ٢٠١٩– ينص على أنه يجب أن يركز على جوانب ثلاثة على سبيل الأولوية: أولا، دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وتيسير الحوار السياسي الشامل وعملية المصالحة الوطنية؛ ثانيا، تقديم الدعم للعملية الانتخابية للانتخابات التشريعية لهذا العام؛ وثالثا، تقديم المساعدة التقنية اللازمة لاستكمال الاستعراض الدستوري.

وفيما يخصلنقطة الثانية المتعلقة بالعملية الانتخابية، فإن تلك العملية قد بترت بسبب عدم إجراء الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بسبب نقص الوسائل التقنية والمالية اللازمة لتوطيدها. ونحن نرى، في ذلك السياق – من أجل مواصلة تعزيز عملية تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو – أن التزام المجتمع الدولي أمر حيوي، في الأجل القصير، من أجل ضمان التعاون الكامل والدعم اللازم لإنجاز عملية تسجيل الناخبين بنجاح، بالإضافة إلى المساعدة في الآليات التقنية الانتخابية لإجراء انتخابات شفافة وشاملة وسلمية بشكل أساسي.

وعلاوة على ذلك، فإن أحد العوامل الهيكلية للأزمة المأزق السياسي الذي تغلبت عليه مختلف القوى السياسية في البلد في نهاية المطاف عن طريق تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء قبل سبعة أشهر وتشكيل الحكومة. ومع ذلك، لا بد من التصدي للتحديات في مجالات الحوكمة وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية في إطار عملية سياسية وحوار شامل.

وينبغي أن تمكن هذه الجوانب الأعضاء في الحكومة والأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية من إبداء إرادة سياسية حقيقية للمضي قدما على طريق بناء توافق الآراء لأجل تنفيذ الاتفاقات الموقعة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز شرعية التزامها بالتوصل إلى حل سياسي واجتماعي دائم يرمي حصرا إلى تحقيق مصالح شعب غينيا – بيساو.

بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق ضمان استقرار الدولة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية، فإنه يجب إعطاء الأولوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية والإفلات من العقاب. تحقيقا لهذه الغاية، فإن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في تعزيز التنمية وتحسين قدرات الدولة بهدف الحد من الضعف الناشئ عن الاتجار بالمخدرات والجريمة عن طريق تعزيز عناصر العدالة وقوات الشرطة. ويجب على المجتمع الدولي أيضا تقديم المساعدة

اللازمة إلى غينيا – بيساو بغرض تعزيز الرقابة الحكومية على سواحلها ومجالها الجوي، بالإضافة إلى تدريب أعضاء المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

ونثني أيضا على كل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. ونعرب عن تقديرنا لإسهام الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فضلا عن الجهود الهامة التي يبذلها رئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بهدف المصالحة بين أطراف النزاع وتعزيز الحوار. ونشيد أيضا بالعمل الذي اضطلعت به تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، برئاسة البرازيل. ونشدد مرة أخرى على أهمية تعزيز الصلات بين تلك الهيئة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالتنسيق وتبادل المعلومات والمشاركة النشطة.

وفي الختام، نرى أنه لا بد من مضاعفة جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو. وشددنا أيضا على ضرورة استخدام الأدوات السياسية لإيجاد حلول سياسية ترمي إلى تحقيق السلام المستدام. في ذلك السياق، ومن أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في غينيا – بيساو، لا بد من إعطاء الأولوية لرفاه السكان وأشد فئاتهم ضعفا على أي مصلحة شخصية أو حزبية أو سياسية.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسفير فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما.

ترحب فرنسا بالتطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر الأخيرة في غينيا – بيساو، ولا سيما تعيين رئيس الوزراء أريستيديس غوميز بتوافق الآراء. وتلك خطوة أولى هامة نحو التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، الذي ما زلنا على اقتناع بأنه السبيل الوحيد لمساعدة غينيا – بيساو في الخروج من أزمتها السياسية والمؤسسية التي استمرت على مدى أشهر طويلة.

وأود أيضا أن أنوه بالدور المحوري الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبشكل أعم، المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الأفريقي، جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة – في تحقيق تلك النتائج. ومن الأهمية بمكان مواصلة تقديم الدعم الكبير إلى غينيا – بيساو على الصعيدين الإقليمي والدولي في الشهور والسنوات القادمة. ويتحمل المجلس، على وجه الخصوص، تلك المسؤولية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة أمر مشجع، فلا نزال نتطلع إلى اتخاذ التدابير الهامة الأخرى في الأسابيع المقبلة، وأهمها إجراء انتخابات برلمانية في أقرب وقت ممكن. وتأسف فرنسا لعدم إجرائها في التاريخ المعلن ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وتحيط علما بموعد إجرائها في ١٠ آذار/مارس. ويجب الآن الوفاء بجميع الالتزامات. ونرى أن ذلك اختبارا هاما لقياس الرغبة الحقيقية لمختلف الجهات الفاعلة في المضي قدما في تنفيذ اتفاق كوناكري. ولذلك، فإننا نتوقع أن تحشد السلطات في غينيا – بيساو كل جهودها في الاستعدادات التقنية للانتخابات، بما في ذلك على أرفع مستوياتها. وفي هذا الصدد، أشير بصفة خاصة إلى وضع القائمة الانتخابية النهائية والتحقق منها، التي لا يمكن أن تكون – مثل تعداد الناخبين الذي انتهى الآن – ذريعة لتأجيل إجراء الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وهي لا شك ذات أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار في البلد.

ويؤدي المجتمع الدولي من جانبه دوره كاملا في دعم العملية الانتخابية المقبلة من خلال المساعدة المالية المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية والمساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإننا نتطلع إلى أن

تؤدي السلطات في غينيا - بيساو دورها على نحو أكمل. ونرى أن إجراء الانتخابات المقبلة بصورة ناجحة يعد شرطا ضروريا لإحداث تغيير في الجزاءات المفروضة. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ مرة أخرى السلطات العسكرية في غينيا - بيساو على وفائها بالالتزام بعدم التدخل في الشؤون السياسية.

وتتطلب استعادة السلام والاستقرار الدائمين في غينيا - بيساو أيضا إحراز التقدم في مجالات أخرى في الأجل المتوسط. وينبغي في ذلك الصدد، أن تمكن مراجعة النظام المؤسسي لغينيا - بيساو من تفادي أي من المعوقات التي حدثت في الأشهر الأخيرة. وبالمثل فإن من المهم أيضا مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، مما يتطلب الالتزام الثابت من جانب السلطات في غينيا - بيساو سلطات، فضلا عن تقديم الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، وخاصة من الجهات الفاعلة المختلفة التابعة للأمم المتحدة الموجودة في الميدان. ويكتسي إصلاح القطاع الأمني القدر ذاته من الأهمية، الذي أثبت التاريخ القريب أنه لا يمكن بدونه تحقيق الاستقرار طويل الأمد في البلد.

وأخيرا، أحاطت فرنسا علما بتوصيات الأمين العام فيما يتعلق مستقبل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في أعقاب الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري قبل بضعة أسابيع. ويحدونا الأمل في أن تأخذ المناقشات بشأن هذا الموضوع في الحسبان أهداف توسيع نطاق دور المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام وتحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة للمجتمع في الميدان، وتوفير الدعم التقني الأكثر فعالية الذي تحتاج إليه غينيا - بيساو الآن أكثر من أي وقت مضى في السنوات المقبلة.

ولا يزال من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت غينيا - بيساو تسير حقا على الطريق المؤدي إلى الاستقرار المستدام. وسوف توفر لنا الأشهر المقبلة، وخاصة إجراء الانتخابات التشريعية بصورة فعالة مزيدا من الإجابات. وفي ذلك الصدد، يكتسي الدور الداعم الذي تؤديه المنطقة والمجلس والمجتمع الدولي بوجه أعم أهمية بالغة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما.

إن التطورات التي تشهدها غينيا - بيساو تبعث على الشعور بالقلق العميق. ونأسف لأن التقدم المحرز بعد إنشاء حكومة قائمة على توافق الآراء في نيسان/أبريل قد انتهى إلى اشتباكات بين القوى السياسية الرئيسية مرة أخرى. وعلى خلفية التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الملحة هذه، فإن ذلك يؤجج النيران في بلد يعاني من اضطرابات شديدة أصلا.

ونرحب بإعلان رئيس غينيا - بيساو بالأمس عن قرار حدد بموجبه ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ موعدا جديدا للانتخابات البرلمانية. وبالرغم من أننا نود تجنب المبالغة في الحديث عن أثر تأجيل التعيينات في الجمعية الوطنية، فإننا نرى أن إجراء الانتخابات في الوقت المناسب لها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كان سيوفر زخما إيجابيا كبيرا لتحسين المناخ العام.

ونرى الآن أن الوضع في غينيا - بيساو يمر بمرحلة خطيرة قد تعقبها اضطرابات مزعزعة للبلد وشعبه على حد سواء. وندعو في هذه اللحظة المصيرية جميع القوى الاجتماعية والسياسية إلى العمل بمسؤولية وبطريقة تجسد المصالح الوطنية وتؤدي إلى التعجيل بحل النزاعات الراهنة. لقد درسنا جيدا التقرير عن نتائج التقييم الاستراتيجي لأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2018/1086). ونرى في الوقت الراهن أن بعثة الأمم المتحدة تعد ضامنا حقيقا للمصالحة الوطنية. ويعمل المكتب بنجاح على تنفيذ مشاريع

التنمية الاجتماعية وبناء قدرات إنفاذ القانون والقوات المسلحة في البلد.

وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن إمكانات المكتب، في العديد من المجالات، وعلى رأسها في المجال السياسي، لا يمكن أن تتحقق بالكامل. وبصفة عامة، نعتقد أن إعادة تشكيل احتياجات المكتب المتكامل ينبغي تناولها بأسلوب متوازن للغاية. فأي تخفيض متسرّع في عمل البعثة لن يؤدي إلا إلى المزيد من الانقسامات داخل مجتمع غينيا – بيساو، وإضعاف مؤسسات الدولة، وسيؤدي إلى زيادة في الاتجار بالمخدرات والفساد. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من المستصوب عدم البت في التفاصيل المتعلقة بتنفيذ إعادة تشكيل البعثة إلا بعد إتمام الدورة الانتخابية وعودة البلد إلى المسار الدستوري.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الأمين العام المساعد زيريهون والسفير فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ما فتئت الصين تتابع عن كثب التطورات الأخيرة في الحالة في غينيا – بيساو. ونحيط علماً بالتقرير الخاص للأمين العام (S/2018/1086) عن التقييم الاستراتيجي في عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والتحليل والتقييم اللذين أجراهما للحالة في البلد. وتثني الصين على جهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول المنطقة للنهوض بالعملية السياسية في غينيا – بيساو.

ونحيط علماً بإعلان الرئيس فاز في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر عن أن ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ هو الموعد الجديد للانتخابات التشريعية. ويحدونا الأمل في أن تعمل الأطراف في غينيا – بيساو معاً لكفالة إجراء الانتخابات في الموعد المحدد وعلى نحو سلس. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم التقني والمالي واللوجستي لإجراء الانتخابات المتناسبة مع احتياجات حكومة غينيا – بيساو. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراماً كاملاً استقلال غينيا – بيساو وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي للأطراف في غينيا – بيساو أن تأخذ في حسبانها مصالح الدولة والشعب على المدى الطويل، وأن تتخذ إجراءات ملموسة بحزم سياسي، وأن تبني توافقاً في الآراء، وتحل الخلافات عن طريق الحوار والمشاورات والعمل على تحقيق نوعية حياة أفضل لشعبهم وتحقيق الاستقرار الوطني والتنمية.

وكما هو الحال دائماً، تدعم الصين البلدان الأفريقية في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وتؤيد الصين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة في مواصلة التوسط في الحالة على أرض الواقع والاضطلاع بدور بنّاء في النهوض بتنفيذ اتفاق كوناكري وخارطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وندعو مكتب الأمم المتحدة المتكامل، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأفرقة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وإقامة تآزر مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول المنطقة من خلال جهود الوساطة حتى يتمكن كل طرف من الاستفادة من قوته لتوفير الدعم للتنمية الاقتصادية وتحسين الحياة في غينيا – بيساو.

والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لتعزيز الحوار والمشاركة بين الأطراف في غينيا – بيساو والاضطلاع بدور بنّاء في ضمان استمرار الاستقرار والتنمية في غينيا – بيساو وغرب أفريقيا بصفة عامة.

السيد ميلوس (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون والسفير ماورو فييرا، بصفته رئيس غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين بشأن التطورات الأخيرة في غينيا – بيساو.

إن حالات التأخير المبلغ عنها في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات التشريعية تثير قلقنا البالغ. وإجراء انتخابات تشريعية موثوقة هو خطوة حاسمة نحو استئناف بناء السلام وعنصر هام من عناصر اتفاق كوناكري. وهذا هو السبب في أننا نرحب بالقرار الذي اتخذ مؤخراً بإجراء الانتخابات في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩. ونكرر دعوتنا إلى سلطات غينيا – بيساو لتقديم التوجيه السياسي الثابت والاضطلاع بدور قيادي في العملية الانتخابية، فضلاً عن تمكين هيئات إدارة الانتخابات من تنفيذ الحلول الملائمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

وترى بولندا أن الإبقاء على مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بقوته وولايته الحاليتين طوال الأشهر المقبلة أمر حاسم الأهمية لضمان القدرة الكاملة للبعثة على تقديم الدعم للعملية الانتخابية، بما في ذلك عن طريق بذل المساعي الحميدة للجهات الفاعلة الوطنية وتنسيق الجهود مع ما يسمى مجموعة المنظمات الدولية الخمس المعنية بعملية السلام في غينيا – بيساو.

ومن المهم أيضاً ضمان أن يُدار خروج مكتب الأمم المتحدة المتكامل بطريقة ستساعد في الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً توصية الأمين العام لإنشاء بعثة سياسية خاصة مبسطة للمساعي الحميدة عقب انتهاء الدورة الانتخابية. ومن المهم أيضاً كفالة أن تُبقي الجماعة وفرادى القادة الإقليميين مسألة الحالة في غينيا – بيساو على جداول أعمالهم خلال الفترة الانتخابية الحرجة، وفيما بعدها أيضاً حين يحتاج هذا البلد إلى المساعدة من المجتمع الدولي لتنفيذ خطة الإصلاح. وفي هذا الصدد، لن يمكن الاستغناء أيضاً عن دور لجنة بناء السلام.

وفي الختام، من المهم أن تظل الأمم المتحدة عاملة في غينيا – بيساو خلال المرحلة الانتقالية وخروج المكتب، وما بعد ذلك، من أجل المساعدة على حشد المجتمع الدولي في دعم خطة الإصلاح المؤسسي. وأخيراً، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام وموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم.

السيد البناي (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ولسعادة السفير ماورو فييرا، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما القيمتين حول آخر التطورات في غينيا – بيساو، كما أود أن أثني على الدور المحوري الذي تقوم به لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو. وأود أيضاً أن أثني على الدور المحوري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو.

أود أن أتطرق إلى جانبين أساسيين في إطار الموضوع المطروح أمامنا اليوم، وهما: الأوضاع السياسية؛ والتقييم الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أولاً، فيما يتعلق بالأوضاع السياسية في غينيا – بيساو، نشعر بالأسف إزاء بطء الإجراءات التحضيرية، وخاصة مسألة تسجيل الناخبين، التي يتوجّب إجراؤها تمهيداً لعقد الانتخابات التشريعية، كما نأسف لقرار الحكومة القاضي بتأجيل تلك الانتخابات، والتي كان من المقرر عقدها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وعدم الالتزام بالجدول الزمني المعتمد للعملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، فإن دولة الكويت تقدر وتدعم دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في جهودها الرامية لحل هذه المسألة، كما ندعم ما ذهبت إليه الجماعة بطلبها من حكومة غينيا – بيساو تحديد موعد لهذه الانتخابات قبل انعقاد القمة المقبلة للجماعة المزمع عقدها بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وهنا نود الترحيب بإعلان حكومة غينيا – بيساو يوم أمس عزمها عقد الانتخابات التشريعية بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩.

لقد لاحظنا خلال العام الجاري تقدماً في تنفيذ اتفاق كوناكري، ونتمنى ألا يؤثر تأجيل الانتخابات على ذلك، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٩، وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية معاً سوف يتسبب بحساسية لدى جميع الأطراف السياسية في البلاد، فيجب الآن العمل لضمان عقد الانتخابات في التاريخ الذي تم تحديده وفقاً لما ورد بالجدول الزمني الأخير.

ونجدد هنا دعمنا الكامل لجهود مجموعة المنظمات الخمس الرامية إلى ضمان إحراز تقدم حيال الأزمة السياسية خلال الفترة المقبلة. ولا يفوتني الإشادة بالدعم المقدم من دول الجوار لتمويل العملية الانتخابية، ونتطلع إلى ما سينتج عن قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيال الحالة في غينيا – بيساو.

أود أن أتطرق الآن إلى التقييم الاستراتيجي. وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام والأمانة العامة على تقريره (S/2018/1086)، والذي نص عليه القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨). ونحيط علما بالتوصيات الواردة فيه والخاصة بإعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا — بيساو بعد الانتخابات الرئاسية العام المقبل، وخطة الانسحاب المطروحة للعامين القادمين. ونأمل بأن يتم تنسيق كافة الجهود الدولية والإقليمية والأممية في البلاد. ونحن على استعداد للنظر في كل هذه التوصيات الواردة في التقرير عندما ينظر مجلس الأمن في تجديد ولاية المكتب خلال شهر شباط/فبراير القادم.

وختاما، أود أن أكرر الإشادة بالجهود المبذولة من قبل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا — بيساو، وتعاونه مع جميع العناصر الفاعلة في غينيا – بيساو، وأن أؤكد على ضرورة تعاون جميع الأطراف لضمان نجاح الخطة الانتقالية المقترحة في التقييم الاستراتيجي، حيث إن العديد من التحديات الموجودة في البلد طويلة الأجل وتتطلب مشاركة مختلف مكاتب الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم التحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أن هناك أيضا دورا أساسيا للمنظما الإقليمية وللجنة بناء السلام فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات تنموية.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتنا مراقب عن الاتحاد الأفريقي، فإننا نشارك ونؤيد البيانات التي قدمها أعضاء اللجنة الثلاثية الأفريقية، والبيان الذي ستدلي به الرئاسة الإيفوارية، التي اضطلعت باقتدار وفعالية بأعمال المجلس هذا الشهر. وأرجو أن تتقبلوا، سيدي الرئيس، خالص تهانينا.

كما نرحب بوجود السفير دا سيلفا، الممثل الدائم لجمهورية غينيا – بيساو، في القاعة. ونثني على السيد زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين بشأن آخر التطورات في غينيا – بيساو. ونثني على جهودهما الدؤوبة لإحلال السلام والاستقرار في البلد. وأود أن أشاطركم بعض ملاحظاتنا وتوصياتنا المتعلقة بالحالة في غينيا – بيساو.

نرحب بالتقدم الذي أحرزته جميع الأطراف فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو. ونقدر أيما تقدير المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وجهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المجاورة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأعضاء المنظمات الدولية الخمس المعنية بعملية بناء السلام في غينيا، الذين كانت جهودهم المنسقة مفيدة للغاية. كما نرحب بالتزامات الشركاء الدوليين لتوفير ما يلزم من الدعم التقني واللوجستي والمالي للعملية الانتخابية.

ونسلم بالقرار الذي اتخذه الرئيس، وباستعداد حكومة غينيا – بيساو لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل كفالة الانتهاء في الوقت المناسب من الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية

في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، ونعرب عن الأمل في إجرائها بصورة موثوقة وفي الوقت المناسب. ونتوقع أن تظهر جميع الجهات المعنية حسن الإرادة السياسية تحقيقا لهذه الغاية. ونؤكد من جديد على أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم استقلال غينيا – بيساو وسيادتها وسلامة أراضيها.

كما نؤكد على أهمية وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لكفالة الاستقرار خلال الدورة الانتخابية، ونحث الشركاء الدوليين على مواصلة دعم هذه القوى الإقليمية. وندعو جميع الأطراف إلى التعجيل باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق كوناكري، والذي لا يزال يشكل الإطار الأساسي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ويشمل ذلك اعتماد ميثاق الاستقرار ومراجعة الدستور. ويمكن تحقيق الاستقرار السياسي في البلد من خلال الإصلاحات الرامية إلى تعزيز مجالس الإدارة. وثمة حاجة لإجراء حوار مفتوح وشامل على الصعيد الوطني لوضع مبادئ توجيهية للإصلاحات.

ومن المهم بنفس القدر كفالة مشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية في كل المراحل، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لهم. وإلى جانب البعد الإنساني، فإن مخاطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية لها آثار متعددة الأوجه على الاقتصاد والأمن والرفاه المجتمعي والفردي بوجه عام. وتعد المشاركة الوطنية أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن وقطاعي القضاء وإنفاذ القانون. ولذلك، من الضروري مواصلة تعزيز الإطار المؤسسي الوطني والتصدي للتهديدات والتعاون بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول.

كما يساورنا القلق إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية. ونرى أنه يجب السعي لوضع أكثر التدابير فعالية من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين من أجل كفالة قدرة البلد على الصمود عن طريق توفير المزيد من الدعم لخطط التنمية القائمة وبرامج الأمم المتحدة لبناء السلام. ويتعين أن تركز الجهود الإضافية على العوامل الهيكلية المسببة لعدم الاستقرار عن طريق الحد من الفقر؛ وتهيئة فرص أفضل للتعليم والعمل والرعاية الصحية؛ وتعزيز الإدارة المحلية. وندعو جميع الجهات المانحة إلى تقديم الأموال اللازمة لتنفيذ جميع هذه التدابير. كما نؤكد على أهمية دور لجنة بناء السلام في تعزيز الملكية الوطنية لزمام خطة انتقالية وندعو إلى الإعداد لوضع خطة شاملة لبناء السلام.

وأخيرا، نؤيد التقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/1086)، وندعم مقترحاته بشأن إعادة التشكيل التدريجي للبعثة الحالية، وانسحابها التدريجي، وخروجها بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

وفي الختام، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل للعمل الذي يقوم به السيد فييغاس فيلو، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو، وفريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ونؤكد من جديد على استعدادنا للتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية لدعم وتوطيد جهود بناء السلام والمصالحة في غينيا – بيساو.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

أود أن أثني على السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين.

كما أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام وبعثة التقييم الاستراتيجي، التي جسد تقريرها (S/2018/1086)، المقدم

إلى المجلس بغرض التحليل، اهتمام المجتمع الدولي بالتطورات السياسية في غينيا – بيساو. في الواقع، إن طلب تقييم الأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، على نحو ما أعرب عنه مجلس الأمن في القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، يستجيب للحاجة إلى إعادة تشكيل المكتب وآليات عمله وموارده من أجل تحقيق مزيد من الفعالية ميدانيا فيما يتعلق بالأهداف المنوطة به.

وإذ تدرك كوت ديفوار النطاق المعقد لعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، فإنها تثني على الجهود التي تبذلها البعثة لمرافقة غينيا – بيساو نحو التوصل لطريق نهائي للخروج من الأزمة. وقد واصل مكتب الأمم المتحدة الاضطلاع بدور وقائي أساسي، ومن ثم الإسهام في الحفاظ على التوازن المؤسسي داخل غينيا – بيساو، وذلك من خلال اضطلاعه بمهمة المساعي الحميدة والوساطة بين الجهات المعنية الوطنية، ودوره كمنسق لأنشطة مختلف الشركاء الدوليين، وتعاونه الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

بيد أن وفد بلدي يلاحظ مع الأسف، على غرار ما أشار إليه الأمين العام، أن النتائج التي تحققت لا تتناسب مع الموارد التي تم نشرها ودرجة الاستثمار من جانب الجهات المعنية الوطنية. وفي هذا الصدد، يقدم الأمين العام مجموعة من المقترحات إلى مجلس الأمن ستسهم بشكل فعال في إعادة التقويم التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وإعادة تحديد أولوياته في ضوء الضرورة الرئيسية المتمثلة في تنفيذ ركيزة السلام والأمن على نحو أكثر اتساقا، وإطار عمل أكثر مرونة وكفاءة، يتناغم بشكل أكبر مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان.

ولتنفيذ إعادة التقويم هذه، يقترح الأمين العام القيام بعملية تتألف من ثلاث مراحل لإعادة تشكيل البعثة، والمقرر أن تكتمل في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وهذه المراحل هي: فترة الانتخابات، وفترة ما بعد الانتخابات، والمرحلة الانتقالية وانسحاب المكتب. وينبغي أن يساعد هذا الجدول الزمني في تعبئة دعم المجتمع الدولي من أجل خطة الإصلاح المؤسسي. وتحيط كوت ديفوار علما مع الاهتمام بالتوصيات، وتدعو أعضاء المجلس إلى مراعاة هذه الأفكار الجديدة من أجل الاستفادة منها على أفضل وجه ممكن بغية التوصل إلى حل نهائي للأزمة في غينيا – بيساو.

ويأسف وفد بلدي لعدم إجراء الانتخابات التشريعية في غينيا – بيساو في الموعدالمحدد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وينبغي ألا يجعلنا هذا الوضع نغفل عن التقدم المحرز أو أن يقيد ما حشدناه من زخم وتصميمنا على دعم سلطات غينيا – بيساو في عملية الخروج من الأزمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يحث بلدي المجلس على أن يواصل تضامنه، وأن يدعم في الوقت نفسه الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص، ويعزز الدعم الذي يوفره لقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشيد بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونشاطرها بالكامل الشواغل التي أعربت عنها في بيانها الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى تحديد موعد جديد للانتخابات البرلمانية. وفي ضوء هذا المطلب، حدد الرئيس جوزيه ماريو فاز ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، موعدا للانتخابات البرلمانية، بموجب مرسوم مؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

ويحيط وفد بلدي علما بهذه التطورات الأخيرة، ويحث جميع الأطراف المعنية الدولية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ستعقد مؤتمر القمة المقبل في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، على تقييم مدى استصواب إجراء الانتخابات في الموعد المقرر، واتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل دعم شعب غينيا – بيساو، في تلك العملية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشجع كوت ديفوار أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو على تقلد الملكية النهائية لمستقبل بلدهم بأن يضعوا المصلحة الوطنية فوق كل شيء مرة واحدة وإلى الأبد. وترحب كوت ديفوار بالعمل المنسق تماما من جانب مجموعة الخمسة، المؤلفة من الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، مما أتاح تعبئة الموارد المالية بكفاءة وتسجيل أكثر من ٩٠ في المائة من الناخبين.

وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أنه في إطار الجهود الرامية إلى حل الأزمة في غينيا – بيساو، يجب على المجتمع الدولي إدماج المسألة الشائكة المتمثلة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وكما ذكر الأمين العام يمكن أن يساعد النهج الشامل على الصعيد دون الإقليمي على الحد من الآثار السلبية لهذه الويلات. وفي ذلك الصدد، يود بلدي أن يشير، وخاصة في إطار التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى وجود خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠، التي يهدف تنفيذها إلى الإسهام، في جملة أمور، في الحد من إدمان المخدرات، والاتجار بالمخدرات، والجريمة، في المنطقة دون الإقليمية.

وتشيد كوت ديفوار بعمل الممثل الخاص للأمين العام، وتكرر الإعراب عن دعمها له في الاضطلاع بمهمته.

وفي الختام، يكرر بلدي دعوته إلى المجتمع الدولي بأن يواصل دعم عملية إنهاء الأزمة في غينيا – بيساو. ويحث أيضا الجهات السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو على بذل كل ما في وسعها من أجل استعادة السلام في البلد، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، من خلال تنفيذ إطار الشراكة للفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠ مع الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل غينيا – بيساو.

السيد دا سيلفا (غينيا – بيساو) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن، ومخاطبتكم بصفتي الممثل الدائم لبلدي.

ويذكر أعضاء المجلس أنه في نيسان/أبريل، أثناء مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في لومي، وركز على الحالة في غينيا – بيساو، والجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو، اعتمد خارطة طريق لإنهاء الأزمة التي استمرت على الرغم من الاتفاق الذي وقع في كوناكري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ووفرت خارطة الطريق، في جملة أمور، تنظيم الانتخابات البرلمانية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

ومن ناحية ثانية، فإن حالات التأخير في تعبئة الأموال من شركائنا، والصعوبات التقنية المتعلقة بالمجموعات الانتخابية، وتسليمها لبيساو، والتي ضاعف منها موسم الأمطار، جعلت من المستحيل الوفاء بالموعد النهائي المقرر في البداية للتعداد الانتخابي، والذي لا يمكن أن يبدأ فعلا إلا في ١٩ أيلول/سبتمبر، أي بعد شهر واحد. وفي ضوء هذه الملاحظة، والصعوبات التي تواجه العملية، قرر رئيس الجمهورية عدم إصدار مرسوم جديد لتحديد موعد الانتخابات البرلمانية بغية توفير الفرصة للتعداد من أجل تسجيل الغالبية العظمى من المواطنين الناخبين. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى الآن تم تسجيل أكثر من ٩٥ في المائة من الناخبين.

وتبين النتيجة التي تحققت حكمة قرار رئيس الجمهورية بعدم الإسراع بإصدار مرسوم جديد لتحديد موعد الانتخابات البرلمانية. وبعد مشاورات مستفيضة مع جميع الجهات الفاعلة السياسية، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما بالأمس، ٢٠ كانون

الأول/ديسمبر، يحدد ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية.

وتعد الانتخابات البرلمانية المقبلة في غاية الأهمية، لكن قد يكون من قبيل المبالغة الاعتقاد بأن مجرد إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة سينشئ تلقائيا نظاما سياسيا مستقرا وقادرا على الصمود على الصعيد المؤسسي. وتحقيقا لهذه الغاية، اسمحوا لي بأن أشير إلى اتفاق كوناكري، الذي يدعو إلى الإصلاح السياسي الذي سيمنح مؤسساتنا الديمقراطية الوطنية قدرة أكبر على الصمود ويعيق عودة ظهور الاضطرابات السياسية. وتجدر الإشارة إلى أنه في سياق عدم الاستقرار المستمر، لن يحقق أي أصلاح آخر نجاحا – لا إصلاح قطاع الدفاع والأمن، ولا إصلاح قطاع العدالة، أو الإصلاح الاقتصادي، وهي الإصلاحات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع الحاضرين على صبرهم وتضامنهم، وأتمنى لبلدانهم عيد ميلاد سعيد وسنة جديدة موفقة، فضلا عن الصحة والرفاه لأسرهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.